قـــــالت إنـــها تمـــدد مـن ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠

منظمة دولية تضع خططاً إستراتيجية لتطوير السياحة في العراق

□ بغداد /المدى

وضعت منظمة السياحة العالمية خططا استراتيجية للتدريب والتأهيل وتحديث التشريعات لتطوير السياحة في العراق، فيما أكدت وزارة السياحة أن تلك الخطط تمتد من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠، مشيرة إلى أن إعلانها سيكون في شهر أيلول من العام الحالي خلال مؤتمر علمي كبير.

وقال الأمين العام للمنظمة طالب الرفاعي، الذي يزور العراق حاليا لـ"السومرية نيوز"، إن "المنظمة تؤدي واجبا كبيرا جدا تجاه العراق، وكان لابد لها أن تجري مثل هذه الزيارة منذ وقت سابق"، مبينا أن "هذه الزيارة تأتي للقاء المسؤولين السياسيين في العراق والتأكيد بأن منظمة السياحة العالمية تقف إلى جانب تطوير وتنمية هذا القطاع المهم جدا في الاقتصاد العراقي".

وأضاف المياح أن هناك استراتيجيات واضحة للتدريب والتأهيل وتحديث التشريعات وتطوير المنتجات السياحية تم بحثها خلال العامين الماضيين مع وزارة السياحة العراقية"، مشيرا إلى أن المنظمة تمتلك خططا طموحة جدا ستثبت خلال هذه الزيارة".

وأوضح الرفاعي أن القطاع السياحي سيكون في المدى المتوسط والبعيد داعما رئيسيا للاقتصاد الوطني العراقي كما سيوفر فرص عمل كبيرة جدا"، مؤكدا أن "العراق مقبل في الأيام القادمة على طفرة ونهضة كبيرة خاصة وأن لديه مقومات وإمكانات هائلة في مجال السياحة والسفر".

ولفت الرفاعي إلى أن "الهدف الرئيسي من هذه الزيارة ليس انجاز هذه الدراسة، بل هدفها سياسي ورسمي للتأكيد على الالتزام الكبير للمنظمة تجاه العراق"، موضحا أن "السياحة لا تقتصر على زيارة المعالم وإنما على سفر رجال الأعمال وبناء البنى التحتية الفندقية والمرافق السياحية وتهيئتها".

من جانبه قال الوكيل الأقدم لوزارة السياحة بهاء المياح إن الحكومة ترحب بزيارة وفد منظمة السياحة العالمية التي كنا ننتظرها منذ زمن"، مبينا أن "هذه الزيارة ستكون فاتحة لزيارات أخرى بالمستقبل لتفتح المجال واسعا للتعاون الوثيق بين العراق والمنظمة".

وأضاف المياح أن العمل جار الآن على تطوير سياسة وإستراتيجية خطة بعيدة المدى لتطوير السياحة في العراق بمساعدة منظمات السياحة العالمية واليونسكو والعمل الدولية"، مشيرا إلى أن "الخطة تمتد من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠".

وأوضح المياح أن "إعداد هذه الخطة سينتهي في شهر أيلول من العام الحالي"، لافتا إلى أن الإعلان عنها سيكون في مؤتمر علمي كبير يتناول موضوع هذه الإستراتيجية وتطوير قطاع السياحة في العراق".

وكانت وزارة السياحة والآثار قد اعلنت عن انطلاق فعاليات ورشة عمل خاصة بإعداد إستراتيجية خاصة بتطوير قطاعي السياحة والآثار تستمر لثلاثة أيام، وأشارت إلى أن القطاعين يفتقران إلى التخطيط لأعمالها، فيما أكدت منظمة اليونسكو سعيها لتقوية القدرات الأساسية لقطاع السياحة.

وكان وزير السياحة لواء سميسم أكد في ٦ أيار ٢٠١٢ حاجة العراق إلى الاعتماد على فرق عالمية لتطوير السياحة والتنقيب عن آثاره غير المكتشفة، مبينا أن العراق لا يملك الوسائل والمعدات المتطورة للتنقيب عن الآثار، فضلا عن الافتقار إلى الخبرات والكفاءات في هذا المجال لأن التعامل مع الآثار يحتاج إلى دقة والكشف عنها يحتاج إلى وسائل متطورة لا يملكها العراق.الى ذلك اكد رئيس الحكومة نوري المالكي ضرورة تنشيط القطاع السياحي في العراق من خلال البدء بتنفيذ مشاريع جديدة في هذا القطاع،وفيما كشف عن انشاء مالايقل عن خمسين فندقا سياحيا ومرافق سياحية اخرى، اعلنت منظمة السياحة الدولية ان العاصمة بغداد ستشهد عقد ثلاث مؤتمرات سياحية كبرى خلال الفترة المقبلة.

ويعتبر العراق من أهم الدول التي تحتوي على مناطق سياحية عديدة في شمال جنوب البلاد ووسطه، عدا أن العراق يحوي العديد من الأماكن الأثرية والتراثية في أغلب محافظاته، فضلا عن وجود أضرحة الأئمة والأولياء والأنبياء التي تشكل سياحة دينية ذات موارد كبيرة.

تـــبـــاع بـــأعـــلـــى مـــن قـيـمـتـهـا

تجـــار المـــفـــرد يـنـتـقـدون رداءة الـبـضـائـع المـســتـوردة

□ بغداد /وكالات

انتقد احد اصحاب المتاجر لبيع المواد الكهربائية في بغداد دخول البضائع الاجنبية المستوردة دون رقابة ،الامر الذي يعده ضررا كبيرا للمستهلك واصحاب محلات المفرد .

ويقول زين العابدين رمضان وهو يملك محلا لبيع المواد الكهربائية ان: غالبية البضائع المستوردة التي تدخل عبر المنافذ الحدودية سواء بشكل رسمي أو عن طريق التهريب غير خاضعة للرقابة الحكومية عن طريق الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية"، مضيفا :"لو تمت عملية الرقابة على المنتج بالشكل الصحيح فأنها ستؤدي إلى حماية المستهلك واصحاب محلات المفرد والمنتج في نفس الوقت".

ويضيف ان: المتضرر الوحيد من المنتج غير الخاضع للرقابة هو المستهلك الذي قد يتم خداعه عبر الألوان الزاهية والكتابات المغشوشة على تلك البضائع، بينما المادة نفسها غير صالحة للاستعمال وغير مطابقة للمواصفات العالمية ونظام الجودة".

أما محمد هاشم وهو يملك محلا لبيع الهواتف النقالة :"حمل التاجر العراقي سبب رداءة المنتج المستورد، فالتجار لم يجدوا غير الصين مصدراً لجلب كافة البضائع و السلع، نظراً لأسعارها المنخفضة جداً ورداءة نوعها".

ويوضح أن: الصين تملك ملايين المعامل والمصانع الأهلية والتي تصنع أي منتج يرغب به التاجر وبالمواصفات التي يطلبها ، وهذا ما لمسناه من خلال عملنا في مجال الهواتف النقالة"، مضيفا ان اجهزة الهواتف التي يتم استيرادها من الصين ولا تستحق المبالغ المدفوعة من قبل المواطن كثمن لها ".

مختصون في الشأن الاقتصادي قالوا ان فتح الحدود أمام المستورد أدى إلى تدهور الصناعات الوطنية بشكل كبير، حيث أكد (محمد جمال) ماجستير إدارة واقتصاد :"إن عملية الاستيراد غير المبرمجة للبضائع والسلع، ودخول بضائع بأسعار بخسة كونها جاءت من مناشئ غير معتمدة وفي البعض الآخر غير معروفة أصلاً، أدت إلى خلق منافسة شديدة مع المنتج المحلي الذي بات لا يمكنه سد تكلفة إنتاجه".

واضاف ان: الكثير من المصانع والمعامل الإنتاجية في العراق أصبحت عاجزة عن تسويق منتجها داخل السوق المحلية، بل أن الكثير منها أغلقت أبوابها وتوقفت عن الإنتاج، أو أكتفت بإنتاج كميات قليلة جداً بعد تسريح غالبية الأيادي العاملة فيها" مشيراً إلى "إن هذه العملية لها تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي بشكل عام، وعلى الصناعات الوطنية بشكل خاص".

بينما دعا العديد من الناشطين منظمات المجتمع المدني إلى المطالبة باستحداث منظمات تعنى بهذا الشأن، حيث تحدث (أيمن عبد الحق) قائلاً :"نحن نتابع عبر الفضائيات وكل يوم أخبار العالم وأبرز تطورات المجتمعات العربية والأجنبية، وقد لاحظنا عبر التقارير أن هناك جمعيات تعنى بالدفاع عن حقوق المستهلك منتشرة في الكثير من البلدان العربية مثل (الأردن والبحرين وسلطنة عمان وليبيا والجزائر) وغيرها من الدول العربية، لكن لم نشاهد قيام مثل هكذا جمعيات في ى العراق، رغم أن المواطن –المستهلك- بأمس الحاجة إلى من يدافع عن حقوقه في اقتنائه بضائع وسلعا جيدة".

واشار إلى ان دور هذه الجمعيات فيما شكلت سوف لن يقتصر على مراقبة البضائع الداخلة إلى البلد، بل يجب أن يكون لها دور ريادي في إيصال صوت المواطن إلى المسؤولين الحكوميين، إذا عملت الحكومة على زيادة أسعار البضائع والمواد المستهلكة من قبل المواطن، مثل زيادة أسعار المشتقات النفطية أو زيادة أسعار مادة الطحين أو (الخبز أو الصمون) في الأفران، وغيرها من المواد التي تعمل الحكومة على رفع أسعارها بين الحين والآخر".

فيما نصح (سلام عقيل) أحد المتخصصين في مجال التسويق المواطنين باتخاذ إجراءات وقائية من خلال اتباع بعض التعليمات قبل شراء أي سلعة تلافياً للوقوع في شرك السلع الفاسدة والرديئة

وقال عقيل : لو رغب المواطن تجنب وقوعه في فخاخ الغش التجاري المستشري بعد انفتاح العراق على المستورد وبمنشئه الرديء أنصح المواطن بالتأكد من مصدر البضاعة التي يقوم بشرائها وطريقة الاستخدام والتخزين والصلاحية الخاصة بها".

واضاف :"يجب عليه الاطلاع على كتيبات الضمان والتحقق من شروط والتزامات وواجبات ما بعد البيع ولا يثق بالضمانات الشفهية خاصة بالسلع المعمرة أو ذات الاستعمال الطويل، والأهم عدم شراء سلع مجهولة المصدر الاحتفاظ بفاتورة البيع وشهادات الضمان، كما يجب على المواطن البحث عن السلع ذات المواصفات والجودة العالية، وفحصها فحصاً جيداً والتأكد من سلامتها قبل مغادرة المحل، ناهيك عن التدقيق في تاريخ الصلاحية قبل الشراء والتأكد منه خاصة السلع والمواد الغذائية.

شركات هندية تبحث عن الاستثمار في الأنبار

□ الأنبار /المدى

اعلن مدير عام هيئة استثمار الانبار عامر عوض امس عن زيارة اول مجموعة من الشركات الهندية الاستثمارية للانبار المتخصصة في انتاج الاسمدة الفوسفاتية والتي لها مقرات وفروع في دولة الامارات وافريقيا وموريتانيا المتخصصة في صناعة الاسمدة.

واضاف عوض بحسب البغدادية نيوز ان" مجموعة من الشركات الاستثمارية الهندية زارت ولاول مرة محافظة الانبار للتباحث حول الفرص الاستثمارية الواعدة وخصوصا في مشاريع صناعة الاسمدة الفوسفاتية والاطلاع على قانون الاستثمار وابرز التسهيلات المقدمة للشركات الاجنبية المستثمرة ".

واكد عوض ان" الوفد اعرب عن نيته الحقيقية لاستثمار معمل متكامل لصناعة الأسمدة الفوسفاتية في الانبار مع انشاء مشاريع صناعية مختلفة وفتح افاق تعاون مشترك مع الجانب الحكومي والاستثماري في الانبار.

ضوابط جديدة للحد من تزوير العملة

□ بغداد /المدى

اكد عضو اللجنة المالية البرلمانية شورش مصطفى أن الضوابط التي وضعها البنك المركزي على تبديل العملة جرت بالتنسيق مع الحكومة.

وقال مصطفى لـ"دنانير"إن البنك المركزي وضع تعليمات وضوابط على عملية تبديل العملة الجديدة بالتنسيق مع الحكومة وبعلم مجلس النواب، للحد من التزوير خلال عملية الاستبدال.مبيناًإن لجنته بحثت مع البنك المركزي الضوابط التي وضعها لكي تجري العملية بسهولة دون أن تأثر سلباً على سعر العملة الجديدة . واضاف مصطفى :ناقشت اللجنة كيفية وضع التعليمات التي تسمح بتطبيق عملية استبدال العملة دون تزوير"..دون أن يكشف عن هذه الضوابط والتي تعتبر من القضايا السرية على حد قوله. ويذكر أن البنك المركزي رجح طرح العملة الجديدة بعد حذف الاصفار في الأول من كانون الثاني. وبين محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي إن"البنك سيعمل على طرح العملة الجديدة بعد حذف ثلاثة اصفار في ٢٠١٣/١/١ ".

موضحاً وجود إجراءات عديدة واحترازات كثيرة يحرص البنك على تنفيذها لكي تكون عملية استبدال العملة مأمونة وسهلة .

وكانت اللجنة المالية البرلمانية قد كشفت في وقت سابق عن تعاقد البنك المركزي مع شركات كبرى ليتم طباعة العملة من ورق ذي جودة عالية". وقالت عضو اللجنة المالية البرلمانية ماجدة التميمي أن"كلفة الإجراءات التي خصصت لتبديل العملة بـ١٥٠مليون دولار".. وأشارت إلى أن" تبديل العملة وسحبها يكون تدريجيا من خلال عملية الإيداع في المصارف"مؤكدةً"إن سحب العملة يكون تدريجياً وليس مرة واحدة كما حصل في التبديل السابق".. ولفتت إلى أن"اللجنة المالية متابعة لعمل البنك المركزي وعلى إطلاع بما يجري بعملية طبع العملة العراقية الجديدة". ونقلت عضو اللجنة المالية البرلمانية"عن حديث محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي إن الإيداع في المصارف عند تبديل العملة سيكون بمكان واحد ومسيطرا عليه لحمايةً العملةً من التزوير.

كربلاء تخصص 500 مليون دينار لمد شبكة كهرباء

□ كربلاء /المدى

خصص مجلس محافظة كربلاء ٥٠٠ مليون دينار لمد شبكة الكهرباء لأحد الأحياء غرب المحافظة، فيما شكك الأهالي بالوعود التي تطلقها الحكومة المحلية لشمولهم بالخدمات.

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس كربلاء طارق الخيكاني لـ"السومرية نيوز"، إن هناك خطة لتخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دينار من قبل الحكومة المحلية لمد شبكة الكهرباء لحي الدور واطئة الكلفة غرب محافظة كربلاء"، مبينا أن "الأهالي في هذه البيوت يعانون منذ أكثر من عام من عدم توفر الماء والكهرباء".

وأضاف الخيكاني أن "جميع سكنة هذه البيوت من الأسر التي نزحت إلى كربلاء من محافظات أخرى بسبب أعمال العنف أو لأسباب اقتصادية"، لافتا إلى أن "هناك تنازعا على ملكية الأرض التي شيدت عليها البيوت الجاهزة بين الحكومة المحلية ووزارة البلديات".

وأكد رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء، أن "هذه المشكلة عرقلت شمول هذه البيوت بالخدمات"، مطالبا بـ"إنهاء هذا النزاع والاعتراف بأحقية الحكومة المحلية، بالتصرف بهذه الأرض والكف من المطالبات بإزالتها".

من جانبه قال مختار الحي طعمة عبد الحسن فرات في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "عدد الدور في هذا الحي يصل الى نحو ٤٥٠ دارا يسكنها أكثر من خمسة آلاف نسمة"، مشيرا إلى أن "سكنة هذا الحي يعانون من نقص في الماء والكهرباء والمدارس، كما يتحملون معاناة مراجعة المستشفى، بسبب بعد المسافة".

من جهته قال أحد سكنة حي البيوت واطئة الكلفة ويدعى عبد الحسن شاهد الشبلاوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الأسر التي تقطن هذا الحي سمعت سابقا لعدة مرات بهذه الوعود"، مضيفا أن "الحكومة المحلية لو كانت عازمة على شمول الحي بالخدمات، لأوصلتها له قبل أن توزع منازله على ساكنيه".

ويشار الى أن تقديرات المسؤولين المحليين لنفوس كربلاء، ١١٠ كلم جنوب بغداد، تزيد على مليون و ٢٥٠ ألف نسمة، وتقول الحكومة المحلية إن عددا كبيراً منهم غير مسجلين في المحافظة، ولا يحسبون بالتالي، عند تخصيص الموازنة.

وتعاني المدينة من مشاكل كبيرة في مجال خدمات وفقر البنى التحتية، فيما لا يتوفر فيها سوى مستشفى حكومي عام واحد شيد قبل عشرات السنين. يذكر أن محافظة كربلاء وزعت قبل نحو عام دور واطئة الكلفة على مئات الأسر محدودة الدخل، والتي كانت تسكن في أحياء عشوائية، وتم تمويل تشييد هذه الدور من قبل منظمات غير حكومية دولية ومحلية.

ندوة لمناقشة استثمار الغاز مع شركة شل الأميركية

□ بغداد /المدى

أقام المركز الثقافي النفطي ندوة نقاشية لمناقشة مشروع استثمار غاز البصرة المشترك بين شركة شل الأمريكية وشركة غاز الجنوب.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن المشروع سينفذ بموافقة وزارة النفط وهو يختلف تماماً عن جولات التراخيص التي اجريت، لأن شركة شل العالمية جاءت مباشرة لاستثمار ثلاثة حقول نفطية في البصرة، لمدة (٢٥) عاما.

ومن جانبه أكد المدير التجاري لمشروع غاز الجنوب علي الجنابي: إن الهدف من اقامة المشروع هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز وتحويل الغاز الذي يهدر يوميا بعمليات الحرق الى غاز مفيد يخدم الشعب يوفر الكثير من الطاقة.

وبين: أن المشروع يشمل ثلاثة حقول هي (الزبير والكرنة والرميلة) لاستثمار الغاز المصاحب للنفط وتحويلة الى غاز سائل لتلبية حاجات المواطن العراقي.

وأضاف: أن المشروع لا يقتصر على استثمار الغاز وإنما سيتضمن دورات للكوادر ومنتسبي لاكتساب خبرات عالية، فضلا عن استثمار الغاز لمدة (٢٥) عاما ومن ثم تسلم الى شركة غاز البصرة العراقية.

وحضر الندوة المدير التجاري لمشروع غاز الجنوب علي الجنابي ونائب رئيس شركة شل هانز نايكب وعدد من الخبراء والاقتصاديين ورجال الإعمال لبحث تنفيذ مشروع غاز الجنوب.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح